● أخبار قصيرة

باكستان تعلن فشل مفاوضات الهدنة مع أفغانستان

أعلنت باكستان، يوم الأربعاء، أن المفاوضات الرامية إلى التوصّل إلى هدنة دائمة مع أفغانستان «فشلت في التوصّل إلى أيّ حلّ عملي»، محذّرةً من أنّها لن تتوانى عن اتخاذ الخطوات اللازمة لحماية مواطنيها.
وأضاف وزير الإعلام الباكستاني، عطا الله تارار، في منشورٍ على منصة «اكس»، أنّ المفاوضات التي استمرّت ٤ أيام بوساطة قطرية تركية مشتركة في إسطنبول لم تثمر عن ضمانات من الجانب الأفغاني. كما اعتبر أنّ «الجانب الأفغاني لم يقدّم أيّ ضمانات، واستمر في الانحراف عن القضية الأساسية ولجأ إلى ألاعيب إلقاء اللوم والمراوغة والحيل.. وبالتالي، فشل الحوار في التوصّل إلى أيّ حلّ عملي». بالمقابل، لم يصدر في الحال عن أفغانستان أيّ تعليق على هذا التصريح. وكانت وكالة «رويترز» قد أفادت يوم الثلاثاء، بانتهاء المحادثات بين إسلام آباد وكابول في إسطنبول، الهادفة إلى تحقيق هدنة طويلة الأمد، من دون التوصّل إلى قرار.

بكين تنتقد «الترهيب التجاري» الأميركي

انتقدت الرئاسة الصينية «الترهيب»، الذي تواجهه العولمة الاقتصادية، في إشارة واضحة إلى الحرب التجارية التي أطلقها ترامب، وذلك قبل يومين من لقاء مرتقب بين الرئيسين الأميركي والصيني.
وتحدّث نائب الرئيس الصيني، هان تشنغ، في منتدى «مبادرة مستقبل الاستثمار»، في الرياض، الثلاثاء، عن «الحمائية والترهيب»، في انتقادٍ ضمنيٍّ للسياسات التجارية الأميركية التي تعتمد رسوماً جمركية مشدّدة على دول عدّة بينها الصين، ما أدّى إلى تعطيل سلاسل التوريد العالمية.
وحذّر نائب الرئيس الصيني، من «اختبارات خطيرة» تواجهها العولمة الاقتصادية، مشدّداً على أنّ هذه العوامل «زادت من حال عدم اليقين في المعادلة السياسية والاقتصادية العالمية».

الدفاع الروسية تعلن إسقاط ١٠٠ طائرة مسيّرة أوكرانية

أعلنت وزارة الدفاع الروسية، يوم الأربعاء، أنّ طواقم منظومات الدفاع الجوي التابعة لها رصدت وأسقطت ١٠٠ طائرة مسيّرة أوكرانية خلال الليلة الماضية فوق مناطق روسية عدّة.
وفي التفاصيل، أوضح بيان الوزارة أنّ وسائط الدفاع الجوي، أسقطت ٤٦ طائرة مسيّرة في مقاطعة بريانسك، و١٢ في مقاطعة كالوغا، و٨ في مقاطعة بيلغورود، و٧ في مقاطعة كراسنودار.
وأعلن عضو مجلس إدارة مقاطعة زابارجيا الروسية ورئيس الحركة الشعبية قائلاً «نحن مع روسيا»، «القوات الروسية شنت هجوماً واسع النطاق على موقع إطلاق طائرات هجومية ثقيلة بعيدة المدى تابعة للقوات المسلحة الأوكرانية في قرية بيلينكوي على الضفة اليمنى للمقاطعة. كما أشار إلى أنّ القوات الأوكرانية «تكبدت خسائر بشرية فادحة، وتم القضاء على مشغلي طائرات مسيرة ذوي خبرة. كما تم تدمير أكثر من ٢٠ طائرة مسيرة».

ليُعيد رسم خريطة الاقتصاد العالمي

ترامب.. بين كسر قواعد العولمة وتثبيت الهيمنة الأميركية

الوفاق / لطالما شكّلت السياسات الاقتصادية لدونالد ترامب محور جدل واسع في الأوساط السياسية والاقتصادية، نظراً لما حملته من تحولات جذرية في بنية النموذج الاقتصادي الأميركي، وتحديات مباشرة للنظام العالمي القائم على العولمة والتجارة الحرة. وقد جرى اختزال سياساته، خصوصاً الاقتصادية منها، في توصيفات سطحية مثل «الجنون» أو «الشعبوية»، دون الغوص في البنية العميقة التي تحكم هذه التوجهات. غير أن قراءة متأنية في هذه السياسات تكشف عن مشروع متكامل يسعى إلى إعادة تشكيل النموذج الاقتصادي الأميركي، وتثبيت الهيمنة العالمية للدولار، عبر أدوات غير تقليدية، تتراوح بين الحمائية التجارية والضغط السياسي والاقتصادي على الدول الأخرى.

إعادة تعريف النموذج الاقتصادي الأميركي

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، اعتمدت الولايات المتحدة نموذجاً اقتصادياً قائماً على العجز التجاري الممول بالدولار، حيث تستورد السلع وتصدّر العملة. هذا النموذج، وإن بدا ناجحاً لعقود، بات في نظر ترامب ومحيطه محفوفاً بالمخاطر، خصوصاً مع بروز قوى اقتصادية بديلة مثل الصين، وتزايد الدعوات العالمية إلى فك الارتباط بالدولار كعملة احتياطية. من هنا، جاءت سياسات ترامب المالية كنوع من «الانقلاب» على هذا النموذج، عبر فرض تعرفات جمركية، وإعادة التفاوض على الاتفاقات التجارية، ومحاولة استعادة الصناعات إلى الداخل الأميركي.

الهيمنة بالدولار.. سلاح ذو حدين

الدولار الأميركي لم يكن مجرد عملة، بل أداة هيمنة سياسية واقتصادية. استخدمته واشنطن لفرض العقوبات، والتحكم في حركة التجارة العالمية، وفرض شروطها على الدول الأخرى. لكن هذا السلاح بدأ يفقد بريقه، مع تزايد الحديث عن بدائل نقدية، وتنامي انعدام الثقة في السياسات الأميركية. ترامب، الذي يدرك هشاشة هذا الوضع، حاول عبر سياساته أن يعيد ضبط التوازن، عبر تقليص الاعتماد على الخارج، وتعزيز الإنتاج المحلي، حتى لو كان ذلك على حساب المبادئ الليبرالية التي قامت عليها العولمة.

الاقتصاد الانتخابي: استرضاء القاعدة البيضاء

لا يمكن فصل السياسات الاقتصادية لترامب عن حساباته الانتخابية. فترامب يدرك أن قاعدته الأساسية تتكوّن من البيض ذوي الدخل المتوسط والمنخفض، الذين تضرروا من العولمة وتراجع القطاعين الصناعي والزراعي. من هنا، جاءت سياساته لتخاطب هذه الفئة، عبر وعود بإعادة المصانع، وخلق فرص العمل، ومحاربة الهجرة التي يُنظر إليها كتهديد مباشر لمصالحهم الاقتصادية والثقافية. لكن هذه السياسات، وإن بدت منطقية على الورق، اصطدمت بواقع اقتصادي أكثر تعقيداً.

العصا الغليظة بدل القوة الناعمة

في سابقة نادرة، تخلّى ترامب عن إرث «القوة الناعمة» الأميركية، ولجأ إلى ما يمكن تسميته بـ«القوة الخشنة» في العلاقات الاقتصادية. فرض تعرفات جمركية على الحلفاء والخصوم على حدٍ سواء، وهدّد بسحب الاستثمارات، وابتزّ الدول لإعادة الصناعات إلى الداخل الأميركي. هذه السياسات، وإن حققت بعض المكاسب الآنية، إلا أنها خلقت توترات دولية، وأثارت ردود فعل انتقامية، خصوصاً من الصين، التي ردّت بتعرفات مضادة، ما أضعف الأثر الإيجابي للإجراءات الأميركية.

فجوة بين الخطاب والواقع

رغم الخطاب المتفائل الذي رافق هذه السياسات، إلا أن الواقع الاقتصادي الأميركي بدأ يُظهر علامات التراجع. معدلات التوظيف وصلت إلى أدنى مستوياتها منذ الأزمة المالية في ٢٠٠٩، والتضخم عاد للارتفاع، فيما بقيت الأجور راكدة. الأهم من ذلك، أن القيود المفروضة على الهجرة بدأت تؤتي نتائج عكسية، مع تقلص القوى العاملة، وازدياد النقص في قطاعات حيوية مثل الزراعة والرعاية الصحية. المفارقة أن الولايات المتحدة، التي تسعى لطرد المهاجرين، باتت بحاجة ماسة إليهم للحفاظ على استقرارها الاقتصادي.

حرب تجارية بنتائج ملتبسة

الحرب التجارية التي أطلقها ترامب ضد الصين عام ٢٠١٨ كانت أحد أبرز معالم سياساته الاقتصادية. ورغم أن بعض الدراسات أشارت إلى أنها ساهمت في خلق أعمال جديدة داخل الولايات المتحدة، إلا أن الصورة الكاملة تبدو أكثر تعقيداً. فالتعرفات الانتقامية التي فرضتها الصين أضعفت المكاسب الأميركية، وأثّرت سلباً على قطاعات مثل الزراعة والصناعة. كما أن الشركات الأميركية، بدلاً من الاستفادة من الحماية الجمركية، اضطرت إلى تحمّل التكاليف المرتفعة، ما قلّص من هوامش أرباحها، وأثّر على قدرتها التنافسية.

الاقتصاد التقليدي في مواجهة الاقتصاد الرقمي

في خضم هذه التحولات، برزت مفارقة لافتة، بينما كانت قطاعات مثل وول ستريت والتكنولوجيا تحقق أرباحاً قياسية، كان الاقتصاد التقليدي يتراجع تحت وطأة السياسات الحمائية. هذا التباين خلق فجوة جديدة داخل الاقتصاد الأميركي، بين من يستفيد من الثورة الرقمية، ومن يعاني من تراجع الصناعات التقليدية. وهو ما يطرح تساؤلات حول مدى قدرة سياسات ترامب على تحقيق العدالة الاقتصادية، أو حتى الحفاظ على التوازن بين القطاعات المختلفة.

الهجرة.. معضلة لا يمكن تجاهلها

من أبرز التحديات التي واجهت سياسات ترامب الاقتصادية كانت مسألة الهجرة. فبينما سعى إلى تقليص أعداد المهاجرين، بحجة حماية فرص العمل للأميركيين، أظهرت الدراسات أن هذا التوجه قد يؤدي إلى تقليص القوى العاملة بملايين الأشخاص في العقد المقبل. هذا النقص في العمالة يهدد قطاعات حيوية، مثل الزراعة والصحة، ويضعف القدرة الإنتاجية للبلاد. بل إن بعض المناطق، مثل وادي كوتشيلا في كاليفورنيا، شهدت اضطرابات اجتماعية واقتصادية بسبب مداهمات الهجرة، ما يعكس التناقض بين الأهداف السياسية والاحتياجات الاقتصادية الفعلية.

التكنولوجيا والرقائق.. معارك جديدة

لم تقتصر سياسات ترامب على التجارة التقليدية، بل امتدت إلى معارك التكنولوجيا والرقائق الإلكترونية، إذ فرض قيوداً صارمة على الشركات الصينية، ومنعها من الوصول إلى تقنيات أميركية متقدمة. هذه السياسات، التي تندرج ضمن استراتيجية «الفصل التكنولوجي»، تهدف إلى منع الصين من اللحاق بالولايات المتحدة في مجالات الذكاء الاصطناعي والحوسبة المتقدمة، لكنها في المقابل أثارت مخاوف من تفكك سلاسل التوريد العالمية، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وتباطؤ الابتكار.

الرسوم الجمركية تنعكس على المستهلك الأميركي

رغم أن الرسوم الجمركية كانت تهدف إلى تقليص العجز التجاري ودعم الصناعات المحلية، إلا أنها تسببت في ارتفاع معدلات التضخم وزيادة تكاليف الاستيراد، ما انعكس مباشرة على المستهلك الأميركي. تقرير صادر عن «مورغان ستانلي» أشار إلى أن التعريفات الجمركية، رغم مساهمتها في خلق بعض الوظائف، أدّت إلى تآكل هوامش الربح لدى الشركات، وقلّصت القدرة الشرائية للمواطنين، خصوصاً في الطبقة الوسطى.

الاقتصاد الأميركي بين الانكماش والابتكار

في ظل هذه السياسات، يواجه الاقتصاد الأميركي مفارقة لافتة: من جهة، هناك تراجع في القطاعات التقليدية مثل التصنيع والزراعة، ومن جهة أخرى، هناك نمو متسارع في قطاعات التكنولوجيا والمال. هذا التباين يخلق فجوة اجتماعية واقتصادية، ويطرح تحديات على صعيد توزيع الثروة، واستقرار الطبقة الوسطى، ومستقبل النمو الاقتصادي.

مشروع غير متكامل في مواجهة الواقع

في المحصلة، لا يمكن اختزال سياسات دونالد ترامب الاقتصادية في توصيفات سطحية. فهي تعبّر عن محاولة جادة لإعادة تعريف موقع الولايات المتحدة في النظام الاقتصادي العالمي، وتثبيت هيمنتها بوسائل جديدة. غير أن هذه السياسات، التي اتسمت بالاندفاع والقطيعة مع التقاليد، اصطدمت بواقع اقتصادي معولم، لا يمكن تغييره بقرارات أحادية. وبينما حققت بعض النجاحات المحدودة، إلا أن آثارها السلبية بدأت تتراكم، ما يطرح تساؤلات جدية حول جدواها على المدى الطويل. في ضوء هذه التحولات، يطرح العديد من الخبراء سؤالاً جوهرياً: هل تمثّل سياسات ترامب بداية نهاية العولمة الأميركية؟ وهل يمكن للولايات المتحدة أن تستمر في قيادة النظام العالمي، في ظل تراجع الثقة، وتنامي النزعات الحمائية، وتعدد مراكز القوة الاقتصادية؟ الإجابة ليست سهلة، لكنها تشير إلى أن العالم يشهد تحوّلاً بنيوياً، قد يعيد رسم خارطة الاقتصاد العالمي لعقودٍ قادمة.

لا يمكن اختزال سياسات دونالد ترامب الاقتصادية في توصيفات سطحية، فهي تُعبّر عن محاولة جادة لإعادة تعريف موقع الولايات المتحدة في النظام الاقتصادي العالمي، وتثبيت هيمنتها بوسائل جديدة

تصعيد أميركي ضد فنزويلا...

فشل خطة لاعتقال مادورو.. وتوتر دبلوماسي مع ترينيداد وتوباغو

كشفت وسائل إعلام غربية عن محاولة فاشلة قامت بها وكالة الاستخبارات الأميركية (CIA) لتجنيد الطيّار الخاص للرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو، ضمن خطة تهدف إلى اعتقاله خلال إحدى رحلاته الجوية. ووفقاً للمصادر، فقد جرت الاتصالات في نيسان/أبريل ٢٠٢٤ مع الجنرال بيتر فيغاس، قائد الطائرة الرئاسية الفنزويلية، حيث عرض عليه عملاء الاستخبارات الأميركية مكافأة مالية ضخمة مقابل تحويل مسار الطائرة إلى موقع يمكن فيه القبض على مادورو.
الخيارات التي طرحتها واشنطن شملت جزيرة بورتوريكو التابعة للولايات المتحدة، أو جمهورية الدومينيكان، أو قاعدة «غوانتانامو» الأميركية في كوبا.
إلا أن الطيّار رفض العرض، وقام بحظر التواصل مع العميل الأميركي عبر تطبيق مشفّر في أيلول/سبتمبر الماضي، ما أدى إلى انهيار المخطط. وفي سياق متصل، تصاعد التوتر الدبلوماسي بين فنزويلا وترينيداد وتوباغو، بعد تصريحات نارية أطلقها رئيس الجمعية الوطنية الفنزويلية، خورخي رودريغيز، وصف فيها حكومة ترينيداد وتوباغو بـ«الحقيرة» و«القمامة»، متهماً إياها بالسماح باستخدام أراضيها كمنصة عدوان ضد فنزويلا، بالتنسيق مع القيادة الأميركية الجنوبية.
رودريغيز أعلن خلال جلسة للجمعية الوطنية أن رئيسة وزراء ترينيداد وتوباغو باتت « غير مرغوب فيها»، مؤكداً أن فنزويلا ستتخذ كل الوسائل التشريعية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية لضمان احترام سيادتها.
كما شدّد على أن الاتفاقات التي تخدم مصالح ترينيداد وتوباغو لن تبقى قائمة إذا ما تحوّلت إلى «عميلٍ للعدوان».
وكانت الحكومة الفنزويلية قد استنكرت بشدة التدريبات العسكرية المشتركة بين ترينيداد وتوباغو والقيادة الأميركية الجنوبية، ووصفتها بأنها استفزازية وتهدد السلام في منطقة الكاريبي.

لافروف: «الناتو» يسعى إلى حجز مكان له في المحيط الهادئ

اتهم وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف حلف «الناتو» بأنه يسعى إلى «حجز» مكان له في المحيط الهادئ لاحتواء الصين، وعزل روسيا، ومواجهة كوريا الشمالية.
وأشار لافروف، في المؤتمر الدولي للأمن الأوراسي في مينسك، إلى أنه «لا يمكن إلا أن يثير القلق أيضاً أن حلف الناتو يعمل على توسيع نطاق مسؤوليته بشكل مصطنع إلى ما وراء حدود المنطقة الأورو أطلسية»، متهماً زعماء «الناتو» بأنهم «يزعمون أن هذه التهديدات تأتي الآن من كل مكان، وحتى من مياه بحر الصين الجنوبي ومضيق تايوان».
وحذّر من أن «الناتو يسعى إلى حجز مكان له في المحيط الهادئ، مما يقوض الأسس ذاتها للهندسة الأمنية الإقليمية التي تم بناؤها على مدى عقود حول الدور المحوري لرابطة دول جنوب شرق آسيا»، مشيراً إلى أن «الهدف الواضح وهو احتواء الصين وعزل روسيا والمواجهة مع كوريا الشمالية».